

قانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٠

بربط موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر

٢٠١١/٢٠١٠ الماليّة للسنة

ياسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بـ ١٨٩٦٢١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرة مليارات وثمانمائة وتسعة وثمانون مليوناً وستمائة وواحد وعشرون ألف جنيه).

(المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بلغ ٤٣٢٧ مليون جنيه (فقط وقدره أربعة مليارات وثلاثمائة وسبعة وعشرون مليون جنيه) موزعة كالتالى :

- أجور بمبلغ ١٢٧ جنية .

- باقى التكاليف والمصروفات بمبلغ ٣٥٧ جنيه .

(ابادة الله)

(المادة الرابعة)

قدر صافي خسائر العام للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ مبلغ ١٤٧٤…… جنيه (فقط وقدره مليار وأربعمائة وأربعة وسبعون مليون جنيه).

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بمبلغ ٦٥٦٢٦٢١... ٢٠١١ جنيه (فقط وقدره ستة مليارات وخمسماة وأثنان وستون مليوناً وستمائة وواحد وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٣٥٣٤٧٦٤... ٢٠١١ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٣٠٢٧٨٥٧... ٢٠١١ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بمبلغ ٦٥٦٢٦٢١... ٢٠١١ جنيه (فقط وقدره ستة مليارات وخمسماة وأثنان وستون مليوناً وستمائة وواحد وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٣٠٢٩٣٥٧... ٢٠١١ جنيه ، منه مبلغ ١٣٤٠٥٩... ٢٠١١ جنيه مساهمة من الخزانة العامة .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٣٥٣٣٢٦٤... ٢٠١١ جنيه ، منه مبلغ ٣١٦٨٢٦٤... ٢٠١١ جنيه قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة براعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء، بعد عرض وزير المالية.

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٠.
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.
صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٤٣١ هـ
(الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠١٠ م).

حسني مبارك

مَنْدُوعٌ مِّنْ مَوْازِنَةِ الْهَمْيَةِ الْأَنْجَوِيَّةِ لِلْعَسْكَرِيَّةِ

(القيمة بالنسبة)